المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية "المعوقات والحلول" (من وجهة نظر رؤساء المراكز البحثية الأكاديمية في الجامعات الليبية)

أ. **مفتاح عثمان الرفاعي**
محاضر بقسم المحاسبة جامعة المرقب
mu.arifai.27@gmail.com

د. **ناصر ميلاد بن يونس**
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة الجامعة الأسمرية الإسلامية
naser.youns77@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية، واقتراح حلول لهذه المعوقات، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، واستخدم الباحثان أسلوب المقابلة الشخصية مع رؤساء المراكز البحثية الأكاديمية بالجامعات الليبية، البالغ عددها عشرة جامعات وهي: (عمر المختار، مصراته، الزيتونة، سرت، بنغازي، طبرق، الزاوية، صبراتة، المرقب، وطرابلس)، ومن أهم نتائج الدراسة: هناك العديد من المعوقات التي تعيق الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية منها: (ضعف الإمكانيات التقنية من معامل، وأجهزة، ووسائل الاتصالات، والمعلومات. عرقلة بعض التشريعات القانونية لعمل المراكز البحثية، ضعف قيام المراكز البحثية بتسويق نتائج البحوث العلمية وتوصياتها إلى الجهات المختصة للاستفادة منها، وضعف ثقة متخذي القرار بالوحدات الاقتصادية بأهمية دور البحث العلمي في حل المشاكل التي تعاني منها هذه الوحدات)، واقترحت الدراسة مجموعة من الحلول لمعوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية، والوحدات الاقتصادية منها: (زيادة المخصصات المالية للمراكز البحثية، اختيار قيادات للمراكز البحثية والموظفين على أساس معايير الكفاءة والقدرات القيادية، وتدريبهم بصورة مستمرة، خاصة في مجال الاتصال والتواصل، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على الاهتمام بالبحث العلمي، خاصة البحوث الجماعية "بحوث الفريق")، ومن أهم توصيات الدراسة: العمل على عقد الندوات، وورش العمل للتعريف بدور المراكز البحثية في ترشيد القرارات، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على الاهتمام بدراسة المشاكل التي تواجه الوحدات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المراكز البحثية الأكاديمية الليبية، الوحدات الاقتصادية.

The partnership between Libyan academic research centers and economic units (Constraints and solutions)

Mr. Miftah Othman Alrifae
Lecturer in accounting department/ Elmergib University
mu.arifai.27@gmail.com

Dr. Naser Milad Bin Younes
Lecturer in accounting department/ Al-Asmarya University
naser.youns77@gmail.com

Abstract

The study aimed to identify obstacles to the partnership between Libyan academic research centers and economic units and to propose solutions to these obstacles, The study relied on both descriptive and analytical approaches, and the researchers used a personal interview method with the heads of academic research centers in ten Libyan universities, namely (Zaytuna University, Sirte University, Benghazi University, Tobruk University, Zawia University, Sabratha University, Al-Marqab University, and the University of Tripoli), The study reached several results, the most important of which are: First: One of the most important obstacles to partnership between Libyan academic research centers and economic units (Weak technical capabilities of the laboratories, equipment and means of communication and information in these centers, Some legal legislations obstruct the work of research centers, weak research centers' marketing of scientific research results and recommendations to the competent authorities to benefit from them, And the lack of confidence of decision-makers in economic units in the importance of the role of scientific research in solving the problems that these units suffer from), Second: One of the most important proposed solutions to the obstacles of partnership between Libyan academic research centers and economic units (Increasing financial allocations for research centers, selecting leaders for research centers and employees on the basis of competency standards and leadership capabilities and training them on an ongoing basis, especially in the field of communication and communication, Encouraging faculty members to pay attention to scientific research, especially group research, "team research"), Among the most important recommendations of the study: Working on holding seminars and workshops to introduce the role of research centers in rationalizing decisions by providing consultations, and Encouraging faculty members to pay attention to scientific research.

Keywords: Libyan academic research centers, Economic units.

1. المقدمة:

تهتم المجتمعات المتقدمة بالبحث العلمي، إذ يمثل حجر الزاوية في التطورات العلمية والتنموية في مختلف المجالات الاقتصادية والصناعية وغيرها، حيث يهتم بإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه هذه المجتمعات، إسهامًا في تحسين معدلات الأداء، وزيادة الإنتاجية، ولهذا أصبحت هذه المجتمعات مهتمة بالاستثمار في مجال البحث العلمي، ودعمه، وتطويره من خلال إنشاء مراكز الأبحاث، ومراكز الابتكار والتميز، وذلك من أجل توفير مناخٍ خصبٍ للأبداع والتطوير بين الجامعات ومراكز البحوث من جهة، والقطاع الخاص من جهة أخرى (الثنيان، 2008)، ومع اعتماد الاقتصاد العالمي والمحلي بدرجة كبيرة على التكنولوجيا، وارتباطه بها، وتحوله إلى اقتصاد مرتبط بالمعرفة العلمية، ونظراً لأن المراكز البحثية الأكاديمية الجامعية تمثل البيئة الأساسية للمعرفة والعلم، أصبح من الضروري إنشاء علاقة قوية بين الوحدات الاقتصادية، ومراكز الأبحاث الأكاديمية الجامعية من أجل الحصول على المعرفة، وتطبيق التكنولوجيا من خلال تقديم الاستشارات، وحل المشاكل، وتطوير الإمكانيات عن طريق الأبحاث والدراسات بما يخدم هذه الوحدات الاقتصادية.

2. مشكلة الدراسة:

أهتمت أغلب الجامعات الليبية بإنشاء المراكز الأكاديمية للأبحاث العلمية بهدف إنتاج المعرفة والعلم من خلال إجراء الدراسات والأبحاث العلمية إسهامًا في عمليات التنمية، ووضع الاستراتيجيات والسياسات العامة في مختلف المجالات داخل الدولة، وقد أكدت العديد من الدراسات على تفعيل الشراكة بين الجامعة وبين الوحدات الاقتصادية، حيث يقول الأحمد (2015) بأنه من الضروري إنشاء علاقة بين التعليم الجامعي وعالم الأعمال، وذلك بتدعيم الشراكة بين الجامعة والوحدات الاقتصادية، والعمل على ربط الجامعة بالقطاعات الاقتصادية، وتلبية حاجاتها وفق متطلبات العصر ومتغيرات سوق العمل في الحاضر والمستقبل، وفي هذا الشأن أكد الرفاعي وآخرون (2020) على إنشاء الجامعات الليبية مجموعة من المراكز التي تهتم بدراسة قضايا تخص المجتمع، وتقوم بالبحث عن حلول لمشاكله الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، من أجل تعزيز مسؤوليتها تجاه خدمة المجتمع، وعليه جاءت الدراسة الحالية للإجابة على التساؤلات الآتية:

التساؤل الأول: ما معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية.

التساؤل الثاني: ما الحلول المقترحة لمعوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية.

3. أهداف الدراسة:

- التعرف على معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية.
- اقتراح حلول لمعوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها اهتمت بالتعريف بأهم معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية، بكل ما يفيد القائمين على هذه المراكز بما يتكشف من نتائج، إضافة إلى أن الدراسة الحالية اقترحت مجموعة من الحلول لهذه المعوقات بما يؤدي إلى تفعيل الشراكة.

5. حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تناول موضوع الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية والوحدات الاقتصادية بالجامعات.

الحدود البشرية والمكانية: تمثل مجتمع الدراسة في جميع رؤساء المراكز البحثية الأكاديمية بالجامعات الليبية، بينما تمثلت عينة الدراسة في عشرة جامعات ليبية هي: (عمر المختار، مصراته، الزيتونة، سرت، بنغازي، طبرق، الزاوية، صبراتة، المرقب، وطرابلس).

الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة الحالية في النصف الأول من سنة 2020.

6. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية والوحدات الاقتصادية منها ما يأتي:

دراسة الرفاعي وآخرون، (2020): هدفت الدراسة إلى التعريف بطبيعة مسؤولية الجامعات تجاه خدمة المجتمع، واستخلاص الدروس المستفادة من التجربة العربية القطرية في مجال التعليم الجامعي لتعزيز مسؤولية الجامعات الليبية تجاه خدمة المجتمع، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي من خلال استخدام الباحثين أسلوب تحليل المحتوى للتجربة العربية القطرية في مجال التعليم، واستخلصت الدراسة مجموعة من الدروس لتعزيز مسؤولية الجامعات الليبية تجاه خدمة المجتمع من التجربة العربية القطرية أهمها: إنشاء مجموعة من المراكز التي تهتم بدراسة قضايا تخص المجتمع، وتقوم بالبحث عن حلول لمشاكله الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، إضافة لمراكز متخصصة في دراسة المشاكل الاجتماعية، والبحث عن حلول لها، خاصة في ظل الظروف الراهنة، وإنشاء مجموعة من المشاريع المتخصصة بالتعاون مع قطاعات الدولة في مجالات

الطاقة والتكنولوجيا والمعلوماتية، إضافة لمشاريع لحل مشاكل التلوث، والبحث عن طرق ومواد بديلة للمحافظة على البيئة.

دراسة محمد (2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبانة لجمع أراء عينة الدراسة المتمثلة في (357) عضو هيئة تدريس يعملون في جامعة القاهرة، وأسيوط، وجنوب الوادي، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدة معوقات تحول دون تحقيق الشراكة بين الجامعات المصرية، والقطاع الخاص، منها ما يرتبط بالجامعات، ومن أهمها: عدم وجود تشريعات وقوانين وسياسات واضحة تنظم عملية الشراكة، وقلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، وعدم وجود حاضنات للبحث العلمي، وكذلك عدم وجود إدارة متخصصة بالجامعات تختص بتطوير برامج هذه الشراكة، وقلة الحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس، وقلة وعي أعضاء هيئة التدريس بفوائد هذه الشراكة، أما المعوقات التي ترتبط بمؤسسات القطاع العام فأهمها: عزوف مؤسسات القطاع الخاص عن إسناد مشكلاتها البحثية إلى مراكز الأبحاث بالجامعات، وقلة اهتمامها بتطبيق نتائج البحوث العلمية، واعتماد هذه المؤسسات على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من الخارج، وكذلك عزوف مؤسسات القطاع الخاص عن تمويل مراكز البحوث، واعتماد هذه المؤسسات على مكاتب الخبرة الأجنبية، وضعف ثقتها في الإمكانيات والخبرات الوطنية بالجامعات.

دراسة محمود (2016): هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المتطلبات لإنشاء مراكز للتميز البحثي في الجامعات المصرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وبينت الدراسة المتطلبات الأساسية لإنشاء مراكز التميز البحثي، نذكر أهمها: اعتماد صيغة التعاقدات بين الجامعات ومؤسسات العمل والصناعة المختلفة لضمان حقوق الطرفين، وتحديد مسؤولية كل منهما، صياغة خطة استراتيجية طويلة المدى، وخطة تفصيلية مرحلية لمهام المراكز البحثية، وتكوين علاقات قوية بين مراكز الأبحاث والشركات والمصانع بما يحقق التفاعل القوي بينها، وكذلك توفير التمويل الضروري لمراكز التميز من خلال منح تسدد من ميزانية الدولة، اختيار القيادات الإدارية بناءً على معايير الكفاءة والقدرة على إحداث التغيير والتطوير والمفاضلة بين القيادات على أساس مميزاتهم وأنشطتهم السابقة.

دراسة مراد (2016): هدفت الدراسة إلى التعرف على السبل والوسائل المناسبة لإقامة علاقة شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هناك العديد من الفوائد التي تعود على الجامعات من جراء الشراكة مع القطاع الخاص؛ أبرزها تنمية

مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال إسهام القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، وهناك العديد من الفوائد التي تعود على منظمات الأعمال من جراء الشراكة مع القطاع الخاص؛ أبرزها حصولها على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعة، والاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات، وهناك بعض الصعوبات التي تقف حائلا أمام تحقيق التعاون المأمول بين الجامعات والقطاع الخاص، من أهمها عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي، والتوعية المجتمعية بأنشطة الجامعات وخدماتها، وتخصصاتها، ومدى قدرتها على حل مشاكل المجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل وتطوير علاقتها بمنظمات القطاع الخاص.

دراسة معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية (2016): هدفت الدراسة إلى التعريف بالأهداف العامة والخاصة التي تسعى المراكز البحثية إلى تحقيقها، والتعرف على الصعوبات والتحديات التي تواجه مراكز البحوث في فلسطين، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب (الملاحظة، المقابلة، والاستبانة) لجمع آراء مجتمع الدراسة المتمثل في جميع مؤسسات ومراكز البحوث في قطاع غزة البالغ عددهم (20) مؤسسة ومركزًا، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن غالبية مراكز الأبحاث لا تحصل على تمويل خارجي، وأن 60% منها لا توجد لديها ميزانية كافية للعاملين، وتعاني المراكز البحثية من نقص في الإمكانيات المادية والمالية، وأن من أهم متطلبات تفعيل مراكز الأبحاث توفير التمويل اللازم، وزيادة ميزانية البحث العلمي، وتوفير قاعدة بيانات، واقناع أصحاب القرار بأهمية البحث العلمي لهم، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: العمل على عقدة مؤتمر عربي برعاية الجامعة العربية، أو منظمة المؤتمر الإسلامي، تتولى كيفية تعزيز العمل البحثي العربي، والعمل على إيجاد تخصصات في مراكز البحوث العربية، والاهتمام بتأسيس قاعدة للمعلومات العلمية المتخصصة في شتى المجالات، ومشاركة هذه المعلومات مع المراكز البحثية الأخرى محلياً وعربياً.

دراسة الحسيني (2015): بينت الدراسة الكيفية التي يمكن من خلالها أن تكون مراكز البحوث مصدرا لإنتاج الأفكار، كما أكدت الدراسة على دور المراكز البحثية في مد الجسور بين الدولة والمجتمع بما يخدم الفرد والمجتمع، ومصدر القرار على حد سواء، كما أكدت على أنه يجب أن ألا يقتصر عمل مراكز البحوث على إعداد بحوث علمية تعتمد التحليل والنقد، وإنما يجب أن يتعدى ذلك إلى معالجة مشاكل معينة، وتقديم المشورة عنها، واقتراح البدائل لها سواء في القطاع العام أو الخاص، كما أكدت على دور الجانب المالي للمراكز البحثية في تنميتها وتطويرها، وأوصت الدراسة بوضع قواعد تشريعية واضحة لنشأة المراكز البحثية من شأنها أن تساعد في تنميتها وتطوير أدائها، وتوثيق العلاقة بين مصدر القرار في الدولة وبين المراكز البحثية فيها، وتوفير الدعم

المادي والبشري لجعل المراكز البحثية، وتأسيس مؤسسة عربية تهتم بتمويل مراكز في البلدان العربية، وكذلك استحداث قاعدة معلوماتية مشتركة للاستفادة من نتائج البحوث العربية الخاصة بالقضايا المشتركة.

دراسة الصقر (2012): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية من حيث النشر العلمي، والتمويل، والإنفاق، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: ضعف قناعة قطاعات المجتمع بأهمية البحث العلمي، وعدم توفير البيئة والظروف البحثية الملائمة من خلال غياب الحوافز المادية والمعنوية، وكثرة الأعباء التدريسية الملقاة على عاتق عضو هيئة التدريس، وضعف الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي، ومحدودية الدعم اللازم لحضور المؤتمرات المحلية والدولية، والاعتماد على الدعم الحكومي في تمويل البحث العلمي، وضعف إسهام القطاع الخاص في تمويل الأبحاث، وقدمت الدراسة العديد من المقترحات التي من شأنها النهوض بالبحث العلمي، منها: تقديم الإعفاءات الضريبية لمؤسسات البحث العلمي، وللشركات الخاصة التي تعمل على دعم البحث العلمي، والعمل على إنشاء صندوق دعم البحث العلمي تحت إشراف وزارة التعليم العالي، ويتم تخصيص مخصصاته من دعم الشركات، والقطاع الخاص، وسن الأنظمة التي تجعل المؤسسات الصناعية والشركات تخصص جزءًا من صافي أرباحها السنوية لتمويل البحث العلمي، تسهيل حضور المؤتمرات، والندوات، وورش العمل من قبل الباحثين.

دراسة الحريري (2010): هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الجامعات الحكومية ومنظمات الأعمال القطاع الخاص باليمن وبيان أهميتها، وأشكالها، وكذلك كيفية تعزيز هذه العلاقة وتطويرها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت الدراسة الأسلوب المكتبي لجمع البيانات من مصادرها الثانوية المتمثلة في البحوث، والدراسات، والتقارير المنشورة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: هناك العديد من الفوائد التي تعود على الجامعات من جراء تعاونها مع القطاع الخاص، أبرزها تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال إسهام القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، التجهيزات والإنشاءات بالجامعات، وتحقيق الارتباط الفعال بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي من خلال إجراء البحوث التطبيقية لطلاب الجامعات في منظمات الأعمال مما ينمي مهاراتهم التطبيقية، وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم، هناك عدة فوائد تعود على منظمات الأعمال من جراء التعاون مع الجامعات، أبرزها حصولها على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعات، والاستفادة من نتائج البحوث التطبيقية المنجزة في الجامعات، وكذلك نقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع

التطبيقي، والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة، كما بينت الدراسة أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص تتمثل في عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي، والتوعية المجتمعية بأنشطة ومخرجات الجامعات، وبرامجها، وخدماتها، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة قيام الجامعات بدورها في تفعيل علاقتها بالقطاع الخاص وتطويرها من خلال: التسويق الفعال لبرامج وخدمات الجامعات على نطاق واسع، توجيه البحث العلمي بالجامعات نحو تحقيق متطلبات النهوض بالتنمية، إقامة المؤتمرات والندوات، وورش العمل المتخصصة في تطوير منظمات الأعمال، الإسهام في تقديم الدراسات والبحوث والمقترحات التي تهدف إلى معالجة أي قضايا أو مشكلات تواجهها منظمات الأعمال، ضرورة قيام منظمات الأعمال بدورها في تعزيز علاقتها بالجامعات من خلال: تزويد الجامعات بالمعلومات المطلوبة عن احتياجات هذه المنظمات من كوادر بشرية متخصصة، ومعارف ومهارات مطلوبة فيها، دعم وتمويل البحث العلمي، توفير وتسهيل إمكانيات التدريب العلمي لطلاب الجامعات.

دراسة الثنيان (2008): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي، وكذلك التعرف على أهم المتطلبات لإقامة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي، ووضع تصور مقترح للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من أجل تطوير البحث العلمي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة المتمثلة في (90) عضو هيأة تدريس بالجامعات السعودية، و(82) فرداً من رجال الأعمال في غرفة التجارة الصناعية، ومراكز الأبحاث في القطاع الخاص، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن تطوير البحث العلمي يرتبط بما يتوفر له من إمكانيات مادية وبشرية، وهذه الإمكانيات تسهم بشكل فعال في تطوير البحث العلمي، مما يسهم في تحقيق الفائدة والمصالح المشتركة بين القطاع الخاص والعام، ومن هذه الإمكانيات: الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية للكفاءات المتميزة في مجال البحث العلمي، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص تتطلب إدارة ناجحة لمراكز الأبحاث المشرفة على الشراكة أيًا كان نوعها.

دراسة معهد البحوث والاستشارات جامعة الملك عبد العزيز (2005): بينت الدراسة العديد من العوائق التي تحد من الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، من أهمها: أن نظام الحوافز في الجامعات والقطاع الخاص ليس كافيا لتقدير ومكافأة الإسهامات التي تؤدي إلى نجاح الشراكة بين الجانبين، ولتشجيع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص أكدت الدراسة على أن للحكومة دور مهم في تشجيع القطاع الخاص على دعم

البحث العلمي من خلال فرض ضرائب محددة على القطاع الخاص، تخصص للإنفاق على البحث العلمي، وكذلك وضع لوائح تلزم الشركات العالمية التي تعمل في السعودية بتخصيص نسبة محددة من إيراداتها لدعم البحث العلمي في مجالات عملها، وكذلك تشجيع مشاريع البحوث التي تبحث في قضايا تتعلق بالقطاع الوطني، وتسويق نتائج البحوث للجهات التي يمكن لها الاستفادة من هذه البحوث، وكذلك تسجيل براءات الاختراع للملكية الفكرية المترتبة على البحوث التي تشرف عليها.

التعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها ركزت على دراسة أهمية الشراكة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية وواقعها ومعوقاتها، وكان جلها خارج البيئة المحلية، وحاولت تقديم بعض الحلول لهذه المعوقات من خلال توصياتها، أما الدراسة الحالية فتسعى إلى دراسة معوقات الشراكة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية في البيئة المحلية، واقتراح الحلول المناسبة لها من خلال آراء رؤساء المراكز البحثية الأكاديمية الليبية، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في اختيار أدوات الدراسة وأسئلتها.

7. الجانب العملي:

أولا: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي كونه المنهج المناسب لهذه الدراسة، وهو أكثر المناهج استخداما في دراسة الظواهر الاجتماعية (الرفاعي، 2014).

مجتمع الدراسة وعينتها: تمثل مجتمع الدراسة في جميع رؤساء المراكز البحثية الأكاديمية التابعة للجامعات الليبية، بينما تمثلت عينة الدراسة في رؤساء المراكز البحثية الأكاديمية في عشر جامعات ليبية هي: (عمر المختار، مصراته، الزيتونة، سرت، بنغازي، طبرق، الزاوية، صبراتة، المرقب، وطرابلس) التي استطاع الباحثان الوصول إليها.

أداة جمع البيانات: استخدم الباحثان أسلوب المقابلة الشخصية لجمع بيانات الدراسة، وقد تم إجراء المقابلات الشخصية حسب التواريخ الآتية في جدول رقم (01).

جدول رقم (01) المعلومات الشخصية لعينة الدراسة

ت	تاريخ المقابلة	الصفة	المؤهل والتخصص	الدرجة العلمية الخبرة العملية	الاهتمامات البحثية
1	الأحد الموافق 1 مارس 2020 الساعة 10:00 صباحاً	رئيس مركز بحوث جامعة عمر المختار	دكتوراه إدارة أعمال	أستاذ مشارك (17) سنة خبرة	• (31) ورقة علمية منشورة. • (02) مرتان اثنتان رئيس مؤتمر علمي. • (03) مرات رئيس لجنة علمية لمحفل علمي. • (18) مرة عضو لجنة علمية لمحفل علمي. • (03) مرات رئيس لجنة تحضيرية لمحفل علمي.
2	الثلاثاء الموافق 3 مارس 2020 الساعة 13:00 ظهراً	رئيس مركز بحوث جامعة مصراته	دكتوراه محاسبة	أستاذ مساعد (20) سنة خبرة	• (30) ورقة علمية منشورة. • (01) مرة نائب رئيس مؤتمر علمي.
3	السبت الموافق 16 مارس 2020 الساعة 11:00 صباحاً	رئيس مركز بحوث جامعة الزيتونة	دكتوراه تقنية معلومات	أستاذ مشارك (21) سنة خبرة	• (12) ورقة علمية منشورة. • (02) مرتان اثنتان رئيس مؤتمر علمي. • (01) مرة واحدة نائب رئيس مؤتمر علمي. • (01) مرة واحدة رئيس لجنة علمية لمحفل علمي. • (03) مرات عضو لجنة علمية لمحفل علمي. • (01) مرة واحدة رئيس لجنة تحضيرية لمحفل علمي. • (05) مرات عضو لجنة تحضيرية لمحفل علمي.
4	الخميس الموافق 05 مارس 2020 الساعة 6:00 مساءً	رئيس مركز بحوث جامعة سرت	دكتوراه هندسة كهربائية	أستاذ مشارك (22) سنة خبرة	• (20) ورقة علمية منشورة.
5	الأحد الموافق 15 مارس 2020 الساعة 14:00 ظهراً	رئيس مركز بحوث جامعة بنغازي	دكتوراه علوم سياسية	أستاذ مشارك (30) سنة خبرة	• (08) ورقات علمية منشورة. • (06) مرات عضو لجنة علمية لمحفل علمي. • (07) مرات عضو لجنة تحضيرية لمحفل علمي.
6	السبت الموافق 21 مارس 2020 الساعة 11:00 صباحاً	رئيس مركز بحوث جامعة طبرق	دكتوراه هندسة ميكانيكية	محاضر (07) سنوات خبرة	• (05) ورقات علمية منشورة. • (01) مرة واحدة رئيس لجنة تحضيرية لمحفل علمي. • (01) مرة واحدة عضو لجنة تحضيرية لمحفل علمي.
7	السبت الموافق 28 مارس 2020 الساعة 11:00 ظهراً	رئيس مركز بحوث جامعة الزاوية	دكتوراه محاسبة	أستاذ مشارك (20) سنة خبرة	• (12) ورقة علمية منشورة. • (02) مرتان اثنتان رئيس لجنة تحضيرية لمحفل علمي.
8	السبت الموافق 28 مارس 2020 الساعة 13:00 ظهراً	رئيس مركز بحوث جامعة صبراتة	دكتوراه محاسبة	أستاذ مشارك (18) سنة خبرة	• (09) ورقات علمية منشورة. • (01) مرة واحدة نائب رئيس مؤتمر علمي.
9	الاثنين الموافق 20 إبريل 2020 الساعة 12:00 ظهراً	رئيس مركز بحوث جامعة المرقب	دكتوراه هندسة معمارية	محاضر (13) سنة خبرة	• (16) ورقة علمية منشورة.
10	الثلاثاء الموافق 21 إبريل 2020 الساعة 13:00 ظهراً	رئيس مركز بحوث جامعة طرابلس	دكتوراه هندسة كهربائية	أستاذ مشارك (25) سنة خبرة	• (20) ورقة علمية منشورة. • (02) مرتان اثنتان رئيس لجنة علمية لمؤتمر. • (02) مرتان اثنتان عضو لجنة علمية لمحفل علمي. • (05) مرات رئيس لجنة تحضيرية لمحفل علمي. • (02) مرتان اثنتان عضو لجنة تحضيرية لمحفل علمي.

المصدر: إعداد الباحثان

ويلاحظ من الجدول رقم (1) أن عينة الدارسة من أصحاب المؤهلات العلمية العالية إضافة إلى أنهم من ذوي الدرجات العلمية العالية، والخبرة الطويلة في مجال العمل الجامعي بما يمكنهم من فهم أسئلة المقابلة، وتزيد من الثقة في إجاباتهم، وعلاوة على ذلك فهم من أصحاب الخبرات في مجال إعداد المحافل العلمية، مما يزيد من قدرتهم على تحديد أهم معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية، والوحدات الاقتصادية إضافة إلى تقديمهم حلولًا لهذه المعوقات.

ثانياً: أسئلة وإجابات المقابلات الشخصية:

قام الباحثان بطرح سؤالين على رؤساء المراكز البحثية، الأول عن معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية، والوحدات الاقتصادية، أما السؤال الثاني فكان عن اقتراح حلول لهذه المعوقات، واستخدم الباحثان أسلوب التوزيعات التكرارية للوصول إلى نتائج الدراسة، وكانت إجابات المبحوثين كالآتي:

- **إجابات المقابلات عن التساؤل الأول للدراسة: (ما معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية؟):**

حدد المبحوثون معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية المتعلقة بالمراكز البحثية في الآتي:

قلة المخصصات المالية للمراكز البحثية في الموازنات، مما أدى إلى ضعف الإمكانيات التقنية من معامل، وأجهزة، ووسائل اتصالات معلومات في هذه المراكز، وعرقلة بعض التشريعات القانونية لعمل المراكز البحثية، وعدم قناعة إدارة هذه المراكز بأهمية الشراكة مع الوحدات الاقتصادية، مما أدى لعدم وجود سياسة واضحة لهذه الشراكة، وهو ما يتفق مع دراسة (محمد، 2017) التي أكدت على أن أهم معوقات الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والوحدات الاقتصادية عدم وجود تشريعات وقوانين وسياسات واضحة تنظم عملية الشراكة، وقلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، وعدم وجود إدارة متخصصة بالجامعات تختص بتطوير برامج هذه الشراكة.

كما أفاد المبحوثون أيضاً بضعف أداء المراكز البحثية الخاص بتسويق نتائج البحوث العلمية وتوصياتها إلى الجهات المختصة للاستفادة منها، وعدم تنوع التخصصات العلمية داخل المراكز البحثية، مما جعلها غير قادرة على تلبية كل احتياجات الوحدات الاقتصادية، وقلة وجود الكوادر الإدارية المتخصصة ضمن موظفي المراكز البحثية، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (مراد، 2016) إلى بعض الصعوبات التي تقف حائلا أمام تحقيق

التعاون المأمول بين الجامعات والوحدات الاقتصادية، ومن أهمها عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي، والتوعية المجتمعية بأنشطة الجامعات، وخدماتها، وتخصصاتها، ومدى قدرتها على حل مشاكل المجتمع.

وعلى صعيد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية أفاد المبحوثون بأن كثرة المهام الأكاديمية، والإدارية لأعضاء هيئة التدريس تعيق اهتمامهم بإعداد البحوث التطبيقية التي تحتاج إلى وقت وجهد، مقارنة مع البحوث النظرية، وتركيزهم على البحوث السريعة لغرض الترقية فقط، وقلة تركيزهم على البحوث التطبيقية الهادفة إلى تقييم واقع الوحدات الاقتصادية، والبحث عن حلول لمشاكلها تعتبر من معوقات الشراكة المتعلقة بين المراكز البحثية الأكاديمية، والوحدات الاقتصادية، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (الصقر، 2012) التي أكدت على كثرة الأعباء التدريسية الملقاة على عاتق عضو هيئة التدريس.

أما معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية، والوحدات الاقتصادية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية فقد حددها المبحوثون في الآتي:

ضعف ثقة متخذي القرار بالوحدات الاقتصادية بأهمية دور البحث العلمي في حل المشاكل، ودور المراكز البحثية في ترشيد القرارات من خلال تقديم الاستشارات اللازمة، وعدم اهتمام الوحدات الاقتصادية بإنشاء وحدات خاصة بالبحث العلمي، وبإدارة كوادر بشرية متخصصة تتولى تقدير احتياجات هذه الوحدات من البحوث، والتنسيق معها في دراسة المشاكل التي تعاني منها هذه الوحدات، ويرى الباحثان أنه يزيد من صعوبة حصول المراكز البحثية على المعلومات الكافية من الوحدات الاقتصادية اللازمة لإجراء البحوث العلمية، كما أفاد المبحوثون بأن بعض التشريعات التي تنظم عمل الوحدات الاقتصادية تعرقل دعمها للمراكز البحثية، والتعاون معها، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (الصقر، 2012) التي أكدت على ضعف قناعة قطاعات المجتمع بأهمية البحث العلمي، كما أكدت دراسة (محمد، 2017) على أن عزوف مؤسسات الوحدات الاقتصادية عن إسناد مشكلاتها البحثية إلى مراكز الأبحاث بالجامعات، وقلة اهتمامها بتطبيق نتائج البحوث العلمية، واعتماد هذه المؤسسات على مكاتب الخبرة الأجنبية يرجع لضعف ثقتها في الإمكانيات والخبرات الوطنية بالجامعات.

- **إجابات المقابلات عن التساؤل الثاني للدراسة (ما الحلول المقترحة لمعوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية؟):**

اقترح المبحوثون مجموعة من الحلول لمعوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية، والوحدات الاقتصادية وهي:

العمل على تزويد المراكز البحثية بالاحتياجات المادية كالمعامل، والأجهزة، والمعدات اللازمة للقيام بأعمالها، زيادة المخصصات المالية للمراكز البحثية، وضع قواعد تشريعية تساعد المراكز البحثية على العمل بكل أريحية، وتفعيل قوانين تحفظ حقوق الباحثين والمبتكرين، والعمل على تنوع التخصصات العلمية داخل المراكز البحثية، واختيار قيادات للمراكز البحثية والموظفين على أساس معايير الكفاءة والقدرات القيادية، وتدريبهم بصورة مستمرة، خاصة في مجال الاتصال والتواصل، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (الثنيان، 2008) التي أكدت على أن تطوير البحث العلمي يرتبط بما يتوفر له من إمكانيات مادية وبشرية، وهذه الإمكانيات تسهم بشكل فعال في تطوير البحث العلمي، مما يسهم في تحقيق الفائدة والمصالح المشتركة، فيما أوصى الحسيني (2015) بوضع قواعد تشريعية واضحة لنشأة المراكز البحثية من شانها أن تساعد في تنميتها وتطوير أدائها، بينما أوصت دراسة (محمود، 2016) باختيار القيادات الإدارية للمراكز البحثية بناء على معايير الكفاءة والقدرة على إحداث التغيير، والتطوير، والمفاضلة بين القيادات على أساس مميزاتهم وأنشطتهم السابقة.

كما اقترح المبحوثون أيضاً العمل على تشجيع أعضاء هيئة التدريس على دراسة مشاكل واقعية تواجه الوحدات الاقتصادية، ومنح الحوافز التشجيعية للأبحاث المتميزة التي تستهدف دراسة مشاكل تعاني منها الوحدات الاقتصادية فعلا، والعمل على تخفيض العبء الدراسي لأعضاء هيئة التدريس، وتشجيعهم على إعداد البحوث الجماعية (بحوث الفريق)، وتنمية قدراتهم عن طريق التدريب، وتفريغهم للعمل داخل المراكز البحثية بشكل دوري، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (محمد، 2017) التي أكدت على أن تفعيل الشراكة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية يتطلب الاهتمام بالحوافز المادية، والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس، والعمل على زيادة وعيهم بفوائد هذه الشراكة.

وعلى صعيد عمل المراكز البحثية، فاقترح المبحوثون تضمين احتياجات الوحدات الاقتصادية من البحوث ضمن البرامج والخطط الاستراتيجية الخاصة بالمراكز البحثية، وإنشاء وحدات داخل المراكز البحثية تتولى مهمة تسويق نتائج الأبحاث العلمية وتوصياتها للجهات المعنية، وإنشاء مجالس (علمية مهنية) داخل المراكز البحثية تضم ممثلين عن الوحدات الاقتصادية تتولى تقديم الاستشارات للوحدات الاقتصادية، وهذا ما يتفق مع توصيات دراسة العرداوي وعبداللطيف (2015) بالاهتمام بوضع برامج وخطط استراتيجية لعمل المراكز البحثية بالمؤسسات العلمية، فيما أوصى محمد (2017) بإنشاء أقسام تختص بتسويق نتائج البحوث والخدمات الجامعية داخل المراكز البحثية.

ولزيادة فعالية الشركة بين المراكز البحثية والوحدات الاقتصادية اقترح المبحوثون التعاقد مع الوحدات الاقتصادية بشأن التعاون، وتبادل الخبرات والمعلومات في مجال تدريب الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس في الجانب المهني، والاستعانة بالخبرات المهنية في هذه الوحدات فيما يخص تطوير المناهج الدراسية بما تتوافق مع احتياجاتها، والاهتمام بإقامة الندوات، وورش العمل، والملتقيات مع الوحدات الاقتصادية لتوعية القائمين عليها بأهمية دور المراكز البحثية في ترشيد القرارات، وحل المشاكل التي تواجه هذه الوحدات، وهذا ما يتفق مع توصيات دراسة (محمد، 2017) التي أوصت بالسماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل مستشارين لدى الوحدات الاقتصادية.

وكذلك اقترح المبحوثون تقديم دورات تدريبية لموظفي الوحدات الاقتصادية، والعمل على إنشاء قاعدة بيانات مشتركة مع الوحدات الاقتصادية، وإنشاء صندوق خاص لدعم البحث العلمي بالمشاركة مع الوحدات الاقتصادية، وإنشاء حاضنات للأعمال التي تدعم الأعمال البحثية، التي تهم الوحدات الاقتصادية، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (الحريري، 2010) التي أكدت على أن هناك عدة فوائد تعود على منظمات الأعمال من جراء التعاون مع الجامعات، أبرزها الاستفادة من نتائج البحوث التطبيقية المنجزة في الجامعات، فيما أوصى الصقر (2012) بالعمل على إنشاء صندوق دعم البحث العلمي تحت إشراف وزارة التعليم العالي.

وعلى صعيد العلاقات الدولية فقد أشار المبحوثون لإنشاء علاقات تعاونية مع المراكز البحثية العربية والدولية، بهدف تبادل الخبرات، والمعلومات، والحصول على التكنولوجيا الحديثة، وهذا ما يتفق مع توصيات دراسة العرداوي وعبد اللطيف (2015) التي أوصت بتمتين أواصر التعاون والتنسيق الأمثل بين مراكز البحث العلمي في دول العالم العربي والإسلامي.

8. النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

بعد جمع بيانات الدراسة وتحليلها توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

أ: معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية وتتمثل في:

- قلة المخصصات المالية للمراكز البحثية، وضعف الإمكانيات التقنية من معامل، وأجهزة، ووسائل اتصالات ومعلومات في هذه المراكز ، وعرقلة بعض التشريعات القانونية لعمل المراكز البحثية، وضعف اهتمام إدارة هذه المراكز بوضع سياسة واضحة لهذه الشراكة بسبب عدم قناعتها بأهمية الشراكة مع الوحدات الاقتصادية.

- ضعف قيام المراكز البحثية بتسويق نتائج البحوث العلمية وتوصياتها إلى الجهات المختصة للاستفادة منها، وعدم تنوع التخصصات العلمية داخل هذه المراكز، وقلة وجود الكوادر الإدارية المتخصصة فيها.
- كثرة المهام الأكاديمية والإدارية لأعضاء هيئة التدريس، وتركيزهم على البحوث السريعة لغرض الترقية فقط.
- ضعف ثقة متخذي القرار بالوحدات الاقتصادية بأهمية دور البحث العلمي في حل المشاكل التي تعاني منها هذه الوحدات، وعدم اهتمامها بإنشاء وحدات خاصة بالبحث العلمي، وبإدارة كوادر بشرية متخصصة، وعرقلة بعض التشريعات التي تنظم عمل الوحدات الاقتصادية من دعمها للمراكز البحثية والتعاون معها.

ب: الحلول المقترحة لمعوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية وتتمثل في:

- زيادة المخصصات المالية للمراكز البحثية، وتزويدها بالاحتياجات المادية كالمعامل، والأجهزة والمعدات اللازمة للقيام بأعمالها، وضع قواعد تشريعية تساعد المراكز البحثية على العمل بكل أريحية، وتفعيل قوانين تحفظ حقوق الباحثين والمبتكرين.
- اختيار قيادات للمراكز البحثية والموظفين على أساس معايير الكفاءة والقدرات القيادية، وتدريبهم بصورة مستمرة خاصة في مجال الاتصال والتواصل، والعمل على تنوع التخصصات العلمية داخل المراكز البحثية.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الاهتمام بالبحث العلمي، خاصة البحوث الجماعية (بحوث الفريق)، ومنح الحوافز التشجيعية للأبحاث المتميزة التي تستهدف دراسة مشاكل تعاني منها الوحدات الاقتصادية، وتخفيض العبء الدراسي لأعضاء هيئة التدريس، وتنمية قدراتهم عن طريق التدريب، وتفريغهم للعمل داخل المراكز البحثية بشكل دوري.
- تضمين احتياجات الوحدات الاقتصادية من البحوث ضمن البرامج والخطط الاستراتيجية الخاصة بالمراكز البحثية، وإنشاء وحدات داخل المراكز البحثية تتولى مهمة تسويق نتائج الأبحاث العلمية وتوصياتها للجهات المعنية، وإنشاء مجالس (علمية مهنية) داخل المراكز البحثية تضم ممثلين عن الوحدات الاقتصادية تتولى تقديم الاستشارات للوحدات الاقتصادية.
- تبادل الخبرات والمعلومات مع الوحدات الاقتصادية في مجال تدريب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجانب المهني، والاستعانة بالخبرات المهنية في هذه الوحدات فيما يخص تطوير المناهج الدراسية بما

يتوافق مع احتياجاتها، والاهتمام بإقامة الندوات، وورش العمل، والملتقيات مع الوحدات الاقتصادية لتوعية القائمين عليها بأهمية دور المراكز البحثية في ترشيد القرارات، وحل المشاكل التي تواجه هذه الوحدات.

- العمل على تقديم دورات تدريبية لموظفي الوحدات الاقتصادية، والعمل على إعداد قاعدة بيانات مشتركة مع الوحدات الاقتصادية، وإنشاء صندوق خاص لدعم البحث العلمي بالمشاركة مع الوحدات الاقتصادية.
- مد جسور التعاون مع المراكز البحثية العربية والدولية بهدف تبادل الخبرات والمعلومات والحصول على التكنولوجيا الحديثة.

ثانياً: توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة أوصى الباحثان بالتوصيات الآتية:

- العمل على عقد الندوات وورش العمل للتعريف بدور المراكز البحثية في ترشيد القرارات من خلال تقديم الاستشارات.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الاهتمام بدراسة المشاكل التي تواجه الوحدات الاقتصادية، وخلق مناخ مناسب للبحث العلمي في الجامعات الليبية.
- عمل دراسات مستقبلية عن دور المراكز البحثية الأكاديمية في خدمة المجتمع.

9. المراجع:

الأحمد، هند عبدالله (2015)، تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر الخبراء، مجلة العلوم التربوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 4، ص ص 433-504.

الثنيان، سلطان بن ثنيان بن عبدالرحمن (2008)، الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة الملك سعود.

الحريري، خالد حسن علي (2010)، العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في اليمن، المؤتمر العلمي الرابع حول جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، عدن: جامعة عدن.

الحسيني، عباس علي محمد (2015)، كيف نجعل من مراكز البحوث مصدراً لإنتاج الأفكار وليس مستودعًا لتجميع المعلومات دراسة الواقع العربي والعراقي، متاح على الرابط التالي:

https://www.icajo.com/index.php/2015-11-10-07-49-23

الرفاعي، أحمد حسين (2014)، مناهج البحث العلمي "تطبيقات إدارية واقتصادية"، ط7، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن.

الرفاعي، مفتاح عثمان، وآخرون (2020)، الجامعات الليبية ومسؤوليتها تجاه خدمة المجتمع (الدروس المستفادة من التجربة القطرية في مجال التعليم الجامعي)، مجلة جامعة خليج السدرة العلمية للعلوم الإنسانية، العدد 3، ص ص 01–27.

الصقر، عبدالله محمد (2012)، واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية ومقترحات للتطوير، مجلة كلية التربية، جامعة قناة السويس، المجلد5، العدد1، ص ص 154–173.

العرداوي، خالد عليوه، وعبد اللطيف، سامر مؤيد (2015)، دور المراكز الأبحاث في بناء النموذج الحضاري الإسلامي، مؤتمر دور الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات التعليمية في بناء المشروع الحضاري الإسلامي، الكوفة–العراق: جامعة الكوفة بالتعاون مع أكاديمية الحكمة العقلية الإيرانية.

محمود، خالد صلاح حنفي (2016)، مراكز التميز البحثي كصيغة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية، مجلة العلوم النفسية والتربوية، جامعة الوادي، المجلد 2، العدد 3، ص ص277–306.

محمد، ماهر احمد حسن (2017)، تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة، المجلة الدولية للبحوث والتربية، جامعة الإمارات، العدد 2، مجلد 41، ص ص 240–294.

مراد، سامي (2016)، سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الادارية بالمملكة العربية السعودية، مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، الرياض–السعودية: معهد الإدارة العامة.

منشورات معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك عبد العزيز (2005)، الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث "نحو مجتمع المعرفة"، الإصدار الخامس.

منشورات معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية (2016)، واقع البيئة العامة لمراكز البحوث والدراسات في الأراضي الفلسطينية بالتطبيق على قطاع غزة، فلسطين.